

Distr.: General
24 February 2010
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

أنغيلا

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

أولا -	لمحة عامة	٣
ثانيا -	المسائل الدستورية والقانونية والسياسية	٣
ثالثا -	الميزانية	٧
رابعا -	الأوضاع الاقتصادية	٧
ألف -	لمحة عامة	٧
باء -	السياحة	٨
جيم -	الخدمات المالية	٨
دال -	الزراعة ومصائد الأسماك	٩
هاء -	الهياكل الأساسية	١٠
واو -	الاتصالات والمرافق العامة	١١



١١		خامسا - الأوضاع الاجتماعية
١١		ألف - لمحة عامة
١٢		باء - التعليم والثقافة
١٣		جيم - الصحة العامة
١٤		دال - الجريمة
١٥		سادسا - البيئة
١٥		سابعا - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين
١٦		ثامنا - مركز الإقليم في المستقبل
١٦		ألف - موقف حكومة الإقليم
١٦		باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة
١٨		جيم - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

أولا - لمحة عامة

- ١ - أنغولا هي إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي تديره المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. ويقع الإقليم على بُعد ٢٤٠ كيلومترا إلى الشرق من بورتوريكو، و ١١٣ كيلومترا إلى شمال غرب سانت كيتس ونيفس، و ٨ كيلومترات إلى الشمال من سانت مارتين/سان مارتين. وتضاريس الإقليم منبسطة نسبيا تتخللها هضاب متموجة بارتفاع أقصاه ٢١٣ قدما، وتبلغ مساحته الإجمالية ٩٦ كيلومترا مربعا، وهو يضم عددا من الجزر الشاطئية. ويبلغ أقصى طول للجزيرة الرئيسية ٢٦ كيلومترا وأقصى عرض لها ٥ كيلومترات. وعاصمة أنغولا هي "ذي فالي"، ويقوم فيها ٤٣ في المائة من السكان.
- ٢ - ويفيد تقدير قدمته الدولة القائمة بالإدارة في منتصف عام ٢٠٠٩ بأن عدد سكان أنغولا يبلغ ١٥ ١٥٦ نسمة، حيث يناهز معدل النمو السكاني السنوي ٤ في المائة^(١). ويقوم عدة آلاف من الأنغوليين في الخارج، ولا سيما في المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة. ويتكلم الإنكليزية ٩٩ في المائة من مجموع السكان، وتعد اللغتان الإسبانية والصينية اللغتين الأم الأكثر شيوعا بين الأنغوليين غير الناطقين بالإنكليزية.
- ٣ - وعملة أنغولا هي دولار شرق الكاريبي وهي مرتبطة بدولار الولايات المتحدة حيث يساوي هذا الأخير تقريبا ٢,٧٠ من دولارات شرق الكاريبي. وأهم الشركاء التجاريين للإقليم هما أمريكا الشمالية، وبخاصة الولايات المتحدة، ومنطقة البحر الكاريبي.

ثانيا - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية

- ٤ - أساس العلاقة بين حكومة المملكة المتحدة والأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي التابعة لها محدد في كتاب أبيض عنوانه "الشراكة من أجل التقدم والرخاء: بريطانيا وأقاليم ما وراء البحار" صدر في آذار/مارس ١٩٩٩^(٢). ومنح قانون الأقاليم البريطانية الواقعة وراء البحار

ملاحظة: استُبعدت المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه من مصادر منشورة تشمل مصادر حكومة الإقليم، والمعلومات التي قدمتها الدولة القائمة بالإدارة إلى الأمين العام عملا بالمادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة.

(١) معلومات قدمتها الدولة القائمة بالإدارة في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

(٢) "الشراكة من أجل التقدم والرخاء: بريطانيا وأقاليم ما وراء البحار"، كتاب أبيض قدمه وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث للمملكة المتحدة إلى مجلس العموم في ١٧ آذار/مارس ١٩٩٩؛ واقتبس في الوثيقة A/AC.109/1999/1 و Corr.1، المرفق.

لعام ٢٠٠٢، "مواطني الأقاليم البريطانية الواقعة وراء البحار" الحق في الحصول على الجنسية البريطانية.

٥ - والأرواك هم السكان الأصليون لأنغيا، والمستوطنون البريطانيون والأيرلنديون هم أول من استعمر الإقليم في عام ١٦٥٠. ومن حيث الترتيبات الإدارية والدستورية، ظل يجري ربط أنغيا دوريا بسانت كيتس ونيفس وكذلك بمختلف الهياكل الإقليمية. وبعد حل اتحاد جزر الهند الغربية في عام ١٩٦٢، أصبحت سانت كيتس - نيفس - أنغيا في شباط/فبراير ١٩٦٧ دولة مرتبطة بالمملكة المتحدة. وفي أعقاب حدوث مظاهرات مطالبة بالانفصال عن سانت كيتس ونيفس، أجري استفتاء شعبي في أنغيا في تموز/يوليه من العام نفسه جرى فيه التصويت بأغلبية ٨١٣ ١ صوتا مقابل ٥ أصوات تأييدا للانفصال. ونُظمت مظاهرات أخرى وأجريت مفاوضات مطوّلة أعقبها تدخل قوات الأمن البريطانية عام ١٩٦٩ وسن قانون أنغيا لعام ١٩٧١ الذي تولت بموجبه المملكة المتحدة من جديد المسؤولية المباشرة عن إدارة الإقليم، وعيّنت مفوضا وأتاحت إنشاء مجلس للجزيرة. وفي شباط/فبراير ١٩٧٦، دخل حيز النفاذ دستور منفصل للجزيرة. وفي عام ١٩٨٠، اتخذت حكومة المملكة المتحدة، بناء على طلب من أنغيا، ترتيبات تمهيدا لانسحاب الإقليم رسميا من دولة سانت كيتس - نيفس - أنغيا المرتبطة بالمملكة المتحدة ليصبح إقليما منفصلا تابعا لهذه الأخيرة.

٦ - وفي عام ١٩٨١ أُجريت محادثات دستورية أخرى بين حكومتي أنغيا والمملكة المتحدة. ومُنحت حكومة أنغيا بموجب دستور جديد، مع أنه لا ينص على توفير قدر كامل من الحكم الذاتي الداخلي، قسما كبيرا من المسؤوليات المحلية الإضافية. وأقرّ مجلس نواب أنغيا الدستور الجديد وسمحت المملكة المتحدة بسرّيان مرسوم (دستور) أنغيا اعتبارا من ١ نيسان/أبريل ١٩٨٢.

٧ - واستنادا إلى مرسوم دستور أنغيا الذي عُُدّل في عام ١٩٩٠، تتألف حكومة أنغيا من حاكم ومجلس تنفيذي ومجلس نواب. ويتولى الحاكم الذي تعيّنه المملكة المتحدة المسؤولية عن الدفاع والشؤون الخارجية والأمن الداخلي، بما في ذلك دائرتا الشرطة والسجون، والخدمات المالية الدولية وتنظيمها، والتعيينات في وظائف الخدمة العامة، وتطبيق أحكام وشروط خدمة موظفي القطاع العام. ويتعين على الحاكم أن يتشاور مع المجلس التنفيذي ويتصرف وفقا لمشورته فيما يتعلق بجميع المسائل الأخرى. وفي نفس الوقت، ينص المرسوم على أن العرش البريطاني يحتفظ بسلطة سن القوانين، بمشورة مجلس الملكة الخاص، من أجل إحلال السلام والنظام والحكم الرشيد في أنغيا.

٨ - ومثلما أفيد بذلك من قبل، عُيِّن أَلستير هاريسون حاكما عقب تقاعد الحاكم أندرو ن. جورج. وأفادت الدولة القائمة بالإدارة بأن أَلستير هاريسون استلم مهامه في نيسان/أبريل ٢٠٠٩.

٩ - ويتألف المجلس التنفيذي للإقليم من الوزير الأول، وما لا يزيد عن ثلاثة وزراء آخرين وعضوين بحكم المنصب (هما النائب العام ونائب الحاكم). ويرأس الحاكم المجلس. ويُنتخب مجلس النواب لمدة خمس سنوات. وهو يتألف من رئيس، وسبعة أعضاء يُنتخبون من دوائر انتخابية. يمثل واحد عن كل منها، ونفس العضوين المنضمين إلى المجلس التنفيذي بحكم منصبيهما، وعضوين يرشحهما الحاكم، يعيّن أحدهما بمشورة الوزير الأول والثاني بعد التشاور مع الوزير الأول وزعيم المعارضة، حسب الاقتضاء.

١٠ - وأفادت وسائل الإعلام بأن انتخابات عامة أُجريت في أنغويلا في ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٠ أدت إلى تغيير الحكومة من جبهة أنغويلا المتحدة، وهي تحالف بين الحزب الديمقراطي لأنغويلا والتحالف الوطني لأنغويلا، إلى حركة أنغويلا المتحدة بقيادة هوبرت ب. هيو، التي فازت بأربعة مقاعد. وفازت جبهة أنغويلا المتحدة بمقعدين، وفاز الحزب التقدمي لأنغويلا بمقعد واحد. وكان زهاء ٦٥٠ ٨ شخصا مؤهلين للتصويت. وقد شارك الناحيون بأعداد غفيرة، حيث أفيد بأن نسبة المقترعين بلغت ٨٠ في المائة في بعض الدوائر الانتخابية. ومن المقرر إجراء الانتخابات العامة المقبلة في عام ٢٠١٥.

١١ - وقانون أنغويلا هو القانون العام المطبق في المملكة المتحدة، إلى جانب جميع التشريعات الموروثة عن الدولة المرتبطة السابقة سانت كيتس - نيفس - أنغويلا حتى آب/أغسطس ١٩٧١، والتشريعات المحلية التي سنت منذ ذلك التاريخ. وتتولى تطبيق القانون المحكمة العليا لشرق الكاريبي، وهي محكمة متنقلة مقرها الرسمي في سانت لوسيا، وتتألف من محكمة استئناف ومحكمة عدل عليا ومحاكم ذات اختصاص جزئي ومحكمة صلح. وفتحت محكمة تجارية جديدة أبوابها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ في جزر فرجن البريطانية، تشمل خدماتها مناطق الولاية القضائية في شرق الكاريبي، بما في ذلك أنغويلا.

١٢ - وفي سياق الجهود المبذولة لتحديث دستور الإقليم، أنشأت حكومة الإقليم في مطلع عام ٢٠٠٦ هيئة الإصلاح الدستوري والانتخابي بهدف إعادة تنشيط عملية استعراض الدستور. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٦ قدمت الهيئة تقريرها إلى حكومة الإقليم، وأوصت فيه بإدخال تغييرات على الدستور الحالي تهدف إلى منح الإقليم مزيدا من سلطات الحكم الذاتي الداخلي. ووجدت الهيئة أن الأنغيليين راضون عموما عن دستور عام ١٩٨٢ الذي وفر لهم درجة عالية من الاستقلال الذاتي وقوات خارجية (تابعة للمملكة المتحدة) لحمايتهم، وتمثيلا

خارجيا من خلال وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث. وعلاوة على ذلك أشارت الهيئة إلى وجود مجموعة صغيرة واحدة في الإقليم تؤيد الاستقلال. ومثلما تشير إلى ذلك ورقات العمل السابقة، ما برحت الحكومة، على مر السنوات، تنظر في التوصيات، وتتشاور مع أعضاء مجلس النواب والجمهور وتجري محادثات بشأن الدستور مع المملكة المتحدة.

١٣ - وعلى نحو ما أُفيد به سابقا، أنشئ في أواسط عام ٢٠٠٨ فريق يتكون من مسؤولين في حكومة الإقليم، وأعضاء مجلس النواب، ومحامين، لإعداد مسودة دستور جديد، مستخدمين مفهوم الحكم الذاتي الداخلي كأساس للعملية. وأفادت الدولة القائمة بالإدارة بأنه تم في أواسط عام ٢٠٠٩ عرض مسودة الدستور الجديد من أجل التشاور مع الجمهور بشأنه، ومن المنتظر أن تبدأ مناقشته مع المملكة المتحدة في عام ٢٠١٠.

١٤ - وفي الأثناء، أكد ممثل الإقليم، متحدثا في حلقة الأمم المتحدة الدراسية الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي بشأن إنهاء الاستعمار المعقودة في سانت كيتس ونيفس في أيار/مايو ٢٠٠٩، رغبة أنغيلا في تحقيق مركز الحكم الذاتي الداخلي التام في الواقع وبحكم القانون، أي حكم ذاتي لا تغلب عليه الأوامر الصادرة عن مجلس الملكة الاستشاري للدولة القائمة بالإدارة أو ممارسة هذه الأخيرة للسلطات المقصورة عليها. وأفاد المتحدث بأن مسألة استقلال أنغيلا السياسي هي مسألة وقت لا غير. فالحق في اختيار التقدم الدستوري في شكل حكم ذاتي داخلي كدولة مرتبطة بدولة أخرى مستقلة هو حق لم يتخل عنه سكان أنغيلا قط. ويمكن الاطلاع على النص الكامل للبيان في موقع الأمم المتحدة بشأن إنهاء الاستعمار (www.un.org/Depts/dpi/decolonization/main.htm).

١٥ - وفضلا عن ذلك، أفادت وسائل الإعلام بأن وزير التنمية الاجتماعية ضم صوته إلى صوت الوزير الأول ليقترحا، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، أن تشرع أنغيلا في بحث إمكانات الاستقلال السياسي كمسعى لمعاودة النظر في علاقة الجزيرة بالمملكة المتحدة فيما يتعلق بأمور شتى منها المبادئ التوجيهية الخاصة بالقطاع المالي من قبيل الحدود التي وضعتها حكومة الإقليم لاقتراض القطاع العام. وصرح الوزير للصحفيين بأنه يعتقد أن ممثلي الإقليم المنتخبين ينبغي أن يؤدوا دورا رائدا في إعداد سكان أنغيلا للاستقلال السياسي وعليهم أن يشرعوا في تثقيف الجمهور في هذا المجال.

١٦ - وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، عُقد الاجتماع الحادي عشر للمجلس الاستشاري لأقاليم ما وراء البحار في لندن. وأفادت الدولة القائمة بالإدارة بأنه تم، بناء على طلب قادة أقاليم ما وراء البحار، عقد ندوة في عام ٢٠٠٩ قبل انعقاد اجتماع المجلس الاستشاري في ٨ كانون الأول/ديسمبر لاستعراض الكتاب الأبيض السالف الذكر لعام

١٩٩٩ المعنون "الشراكة من أجل التقدم والرخاء" الذي أرسى المبادئ التي تسترشد بها العلاقة بين المملكة المتحدة والأقاليم منذ عام ١٩٩٩. وكانت الندوة بمثابة المرحلة الأولى من عملية تشاور بشأن مستقبل تلك العلاقة. وفي اجتماع المجلس الاستشاري، اتفقت المملكة المتحدة والأقاليم الممثلة غير المتمتعة بالحكم الذاتي، بما فيها أنغيلا، على أمور شتى منها مواصلة مناقشتها بشأن العلاقة بين المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار.

ثالثا - الميزانية

١٧ - توافقت السنة المالية في أنغيلا السنة التقويمية. وأفادت تقارير وردت في وسائل الإعلام بأن حكومة الإقليم لم تقدم حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ ميزانية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ إل مجلس النواب بالنظر إلى اقتراب موعد الانتخابات العامة المقرر إجراؤها في شباط/فبراير ٢٠١٠.

١٨ - وعلى نحو ما أوردته وسائل الإعلام في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، وافقت المملكة المتحدة في فترة سابقة من العام على السماح لحكومة إقليم أنغيلا باقتراض ٢٠ مليون من دولارات شرق الكاريبي لتغطية عجزها المتكرر على امتداد الأشهر الستة اللاحقة.

١٩ - ولا توجد ضرائب على الدخل، أو الشركات أو القيمة المضافة أو البضائع والخدمات، وهي مسألة شرعت حكومة الإقليم في بحثها في عام ٢٠٠٩، ولا سيما بالنظر إلى أثر انخفاض الضرائب على اقتصاد الإقليم واحتياجات القطاع العام. ووفقا لتقارير وسائل الإعلام، اعتمدت حكومة الإقليم معيار منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المتعلق بحماية الضرائب، وفي إطاره وقّعت ١١ اتفاقا قبل نهاية عام ٢٠٠٩.

رابعا - الأوضاع الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

٢٠ - شهد النمو الاقتصادي تباطؤا في عام ٢٠٠٩، حيث ظل النمو دون العشرة في المائة، مقارنة بالفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٧، التي نما فيها الاقتصاد في المتوسط بنسبة تفوق ١٠ في المائة سنويا لسبب يرجع أساسا إلى قطاعي السياحة والبناء. ووفقا لمعلومات أخرى قدمتها الدولة القائمة بالإدارة لغرض ورقة العمل هذه، بلغ الناتج المحلي الإجمالي المنقح لعام ٢٠٠٦، ٢٩٤ مليونا من دولارات شرق الكاريبي. وبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٣٠ ٥٦٠ من دولارات شرق الكاريبي.

باء - السياحة

٢١ - لا تزال السياحة الفاخرة هي محور اقتصاد أنغولا، حيث يفد ٧٥ في المائة من السياح عبر ميناء بلوينغ بوينت و ٢٥ في المائة منهم عن طريق مطار وولبلينك. وكما ورد سابقاً، تنتهج حكومة الإقليم استراتيجية السياحة الفاخرة "المنخفضة الحجم، المرتفعة القيمة". ويتولى مجلس السياحة في أنغولا ورابطة الفنادق والسياحة في أنغولا تسويق وترويج المنتج السياحي للبلد.

٢٢ - وتفيد معلومات قدمتها الدولة القائمة بالإدارة بأن عدد الوافدين إلى أنغولا، بمن فيهم السياح والقادمون من السفن الزائرة، واصل الانخفاض في عام ٢٠٠٩. وفي الوقت نفسه، تفيد تقارير وسائط الإعلام بأن المراقبين السياسيين أشاروا إلى وجود نقاش متزايد بشأن قيمة "الامتيازات" أو الحوافز التي تمنحها حكومة الإقليم للمستثمرين الذين يمولون مشاريع في أنغولا تبلغ قيمتها عدة ملايين من الدولارات، وأصبحت هذه المسألة موضع بحث دقيق وبات يجري التشديد بشكل أكبر على تفاصيل مذكرات الاتفاق بين الإقليم والمستثمرين.

جيم - الخدمات المالية

٢٣ - دخلت أنغولا مجال الخدمات المالية في وقت متأخر نسبياً وفيها قطاع مالي دولي صغير، متخصص في التأمين، والصناديق المشتركة للاستثمار، وتسجيل الصناديق الاستثمارية والشركات، تتولى الدولة القائمة بالإدارة المسؤولية المباشرة عن تنظيمه. وتشمل صناعة الخدمات المالية أربعة مصارف تجارية اثنين منها ممولان بواسطة رأس مال محلي هما مصرف أنغولا الوطني والمصرف التجاري الكاريبي (أنغولا) وبضع عشرات من شركات الاستثمار، ضمن مؤسسات أخرى.

٢٤ - ولجنة الخدمات المالية في أنغولا، المنشأة عام ٢٠٠٤، هي هيئة تنظيمية مستقلة تركز على منح الرخص، والإشراف على أصحاب التراخيص، ورصد الخدمات المالية بشكل عام، واستعراض قوانين الخدمات المالية القائمة، ووضع توصيات لسن قوانين جديدة، وكذلك الحفاظ على اتصالات مع السلطات التنظيمية الأجنبية والدولية المعنية. وكما ورد سابقاً، فإن لدى الإقليم تشريعات لمكافحة غسل الأموال، منها قانون عائدات النشاط الإجرامي لعام ٢٠٠٠؛ وقانون سلطة الإبلاغ عن غسل الأموال لعام ٢٠٠٠؛ ولائحة مكافحة غسل الأموال؛ والمذكرات التوجيهية بشأن منع غسل الأموال؛ وقانون العدالة الجنائية. وفضلاً عن ذلك، أفادت الدولة القائمة بالإدارة أن قانوناً بشأن عائدات الجريمة دخل حيز النفاذ في عام ٢٠٠٩.

٢٥ - وفي الوقت ذاته، خلص استعراض مستقل للمراكز المالية الخارجية لبريطانيا، أجري بتكليف من حكومة المملكة المتحدة ونُشر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، إلى أن حكومة الإقليم تستخدم أقل من ١٠ موظفين للإشراف على مقدمي الخدمات المالية المرخص لهم ووقّعت ٤ اتفاقات لتبادل المعلومات الضريبية من أصل ١٢ اتفاقاً موصى بإبرامها مع بلدان أخرى ومن شأنها أن تمكن هذه الأخيرة من الحصول على معلومات عن الدخل الذي يكسبه مواطنوها دافعو الضرائب خارج ولايتها القضائية. ويتضمن التقرير الصادر عن الاستعراض توصية بنقل مسؤولية النهوض بالقطاع المالي من هيئة تسجيل الشركات التي تضطلع بها حالياً ضمن حكومة الإقليم. كما خلص الاستعراض إلى أن الموارد التقنية والبشرية المكرسة لمكافحة الجريمة المالية في أنغويلا بحاجة إلى التدعيم لتحقيق الامتثال للتوصيات الصادرة عن فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، وهي هيئة حكومية دولية أنشئت لوضع وتعزيز السياسات الرامية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وأنغويلا عضو في فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية لمنطقة البحر الكاريبي وتخضع أيضاً لعملية استعراض الأقران التي تقوم بها فرقة العمل.

٢٦ - ومثلما ورد في تقارير وسائط الإعلام، أقر الحاكم، من جانبه، بأن عليه النظر في بعض التوصيات الواردة في التقرير، في سياق مسؤوليته الدستورية عن تنظيم النشاط المالي الدولي، وهناك توصيات يتعين أن تنظر فيها حكومة أنغويلا، وتوصيات أخرى هي من اختصاص حكومة المملكة المتحدة. وأعرب عن أمله في أن يقوم كل من له صلة بالقطاع المالي في أنغويلا بقراءة الاستعراض بعناية والتفكير فيه.

دال - الزراعة ومصائد الأسماك

٢٧ - النشاط الزراعي في أنغويلا الذي يتمثل عادة في إنتاج كميات صغيرة من التبغ والخضروات وتربية بعض المواشي هو نشاط محدود النطاق بسبب فقر التربة وعدم انتظام سقوط الأمطار. ومع ذلك لا تزال الزراعة تؤدي دوراً كمصدر رزق للسكان المحليين. وتفيد تقارير وسائط الإعلام بأن إدارة الزراعة التابعة لحكومة الإقليم سعت في عام ٢٠٠٩ إلى رسم خطة للنهوض بالزراعة في الجزيرة بمساعدة خبير استشاري خارجي، ذلك أن الوقت حان للاعتراف بأهمية المزارعين ومساعدتهم، خاصة وقت الأزمات الاقتصادية. وأعرب زير المالية والسياحة في الإقليم، من جانبه، عن رأي مفاده أن الزراعة يمكن أن تكون عاملاً رئيسياً يساهم في التنمية الوطنية، وحث المزيد من سكان أنغويلا على العمل في القطاع الزراعي.

٢٨ - وإدارة مصائد الأسماك والموارد البحرية التي أنشئت في عام ١٩٩١ مكلفة بإدارة موارد مصائد الأسماك في أنغولا والمحافظة على السلامة الوظيفية للموائل البحرية الهامة جدا التي يتوقف عليها بقاء الأنواع السمكية، وذلك بوسائل منها إصدار تراخيص صيد الأسماك بما في ذلك الصيد بالشراك. وتعمل الإدارة ضمن النطاق التشريعي لقانون حماية مصائد الأسماك لعام ١٩٨٦ ولوائح عام ١٩٨٨ (وتعديلاتها اللاحقة) وكذلك ضمن نطاق قانون المحميات البحرية لعام ١٩٨٢ ولوائح عام ١٩٩٣ (وتعديلاتها اللاحقة). وتشمل الوظائف الأساسية للإدارة إدارة مصائد الأسماك، والسواحل والمحميات البحرية. وأفادت الدولة القائمة بالإدارة بأن صناعة صيد الأسماك في أنغولا تستخدم حاليا بصورة مباشرة حوالي ٤٠٠ رجل. وتشمل موارد الإقليم أنواع الأسماك الكبيرة مثل الدلفين وسمك واهو وسمك التون وكذلك اللوبستر والكر كند.

هاء - الهياكل الأساسية

٢٩ - تواصل أنغولا تنفيذ المشاريع في جميع أنحاء الجزيرة، بما في ذلك أشغال الطرق، وتنمية الموانئ، وتلبية الاحتياجات الأخرى المتعلقة بالهياكل الأساسية الوطنية التي تندرج في إطار المسؤولية المباشرة لوزارة الهياكل الأساسية والاتصالات والمرافق العامة والإسكان والزراعة ومصائد الأسماك في حكومة الإقليم.

٣٠ - ولإقليم قرابة ٢٠٠ كيلومتر من الطرق، نصفها معبد. وأفادت الدولة القائمة بالإدارة بأن مشروعي ميناء بلوينغ بوينت للعبّارات ومرفق كوريتو لسفن الشحن لا يزالان في عام ٢٠٠٩ قيد التخطيط لدى وزارة الهياكل الأساسية والاتصالات والمرافق العامة والإسكان والزراعة ومصائد الأسماك. وبدأت في عام ٢٠٠٨ عملية وضع الخطة الرئيسية لتصميم وبناء الحيز المكثبي الحكومي، وأفادت الدولة القائمة بالإدارة بأنه من المتوقع أن يبدأ التشييد في عام ٢٠١٠.

٣١ - وأفادت تقارير لوسائل الإعلام بأن قانون هيئة الموانئ الجوية والبحرية (٢٠٠٩) الذي أصدره مجلس النواب في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، يمكّن حكومة الإقليم من التجرد من مهمة تشغيل وإدارة الموانئ التجارية لأنغولا وإنشاء كيان شبه مستقل يتولى تشغيل الموانئ في أنغولا وصيانتها وتنميتها. وأشار مسؤولو حكومة الإقليم إلى أن هذا التطور من شأنه أن يساعد على تحسين الشفافية والمساءلة.

٣٢ - ومطار وولبليليك الذي يقع خارج مدينة ذي فالي هو المطار الوحيد في الجزيرة ويقدم خدماته للطائرات التجارية والخاصة على السواء. وأفادت حكومة الإقليم بأن هناك رحلات جوية يومية من المطارات الدولية لأنتيغوا وسانت مآرتن وبورتوريكو وسانت توماس وإلى

تلك المطارات. ومثلما أفيد بذلك سابقاً، أُجريت مفاوضات في عام ٢٠٠٨ مع شركة محلية لبناء مرفق ثابت لتقديم الخدمات المتصلة بالطيران في مطار وولبليك مصمم لخدمة الطائرات النفاثة الخاصة وغيرها من الطائرات. وأفادت الدولة القائمة بالإدارة بأن المرفق بدأ عملياته في عام ٢٠٠٩. وفي الوقت نفسه كانت شركة أنغيلا إير إكسبرس (Anguilla Air Express)، وهي شركة لتقديم الخدمات الجوية الرفيعة المستوى، تقوم برحلات بين سان خوان وبورتوريكو وأنغيلا في شباط/فبراير ٢٠٠٩.

واو - الاتصالات والمرافق العامة

٣٣ - لا توجد خدمات نقل عام في أنغيلا باستثناء التاكسي، واستئجار السيارات متاح على نطاق واسع. ولدى أنغيلا نظام هاتفي داخلي حديث يتضمن عدداً كبيراً من البوابات الخارجية، منها عدة محطات لإعادة البث بالموجات المتناهية الصغر إلى سانت مارتين/سان مارتين، بالإضافة إلى وصلة أرضية بالألياف الضوئية في جزيرة تورتولا لإيصال المكالمات الدولية، كما يجري التنافس على تقديم خدمات الهواتف المحمول والخطوط الأرضية والإنترنت. وأفادت الدولة القائمة بالإدارة بأن هناك خططاً لتحسين نظام التلفزيون عن طريق الكابل في الإقليم في الفترة ٢٠٠٩-٢٠٢٠ بحيث يحقق البرمجة الرقمية الكاملة، بما في ذلك توفير الفيديو العالي الدقة. وتعمل حكومة الإقليم جاهدة من أجل تطوير خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باعتبارها من المرافق العامة.

٣٤ - وعلى نحو ما أفيد به من قبل، اشترت شركة كهرباء أنغيلا مولدين جديدين بطاقة ٣,٩ ميغاواط يكفلان تحسين توفير الكهرباء لزملائها. وأفادت الدولة القائمة بالإدارة بأن الشركة اشترت في عام ٢٠٠٩ مولداً إضافياً طاقته ٥,٢ ميغاواط لمواكبة الطلب على الطاقة. وإضافة إلى ذلك، تضطلع الشركة، في إطار شراكة مع حكومة الإقليم بمبادرة لاعتماد مصادر الطاقة المتجددة تهدف إلى التقليل من اعتماد الإقليم على الوقود الأحفوري لأغراض توليد الطاقة والنقل، والنهوض بالكفاءات المحلية في قطاع الطاقة.

خامساً - الأوضاع الاجتماعية

ألف - لمحة عامة

٣٥ - ترجح كفة أنغيلا عند مقارنتها بالبلدان الأخرى في المنطقة فيما يتعلق بمستويات المعيشة ومؤشرات الاجتماعية، إذ تزيد نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة فيها على ٩٥ في المائة. وفي عام ٢٠٠٩، قُدر متوسط العمر المتوقع عند الولادة بحوالي ٨٣ سنة للإناث و ٧٨ سنة للذكور. وتطبق أنغيلا نظاماً للضمان الاجتماعي منذ عام ١٩٨٢ يُشرف عليه مجلس أنغيلا

للضمان الاجتماعي. وفي كانون الثاني/يناير، دخلت حيز النفاذ لائحة معاشات الشيخوخة غير القائمة على الاشتراكات لعام ٢٠١٠ (تعديل) ولائحة الاستحقاقات لعام ٢٠١٠ (تعديل)، مما أفضى إلى زيادة مستوى البدلات المقدمة للأشخاص المحتاجين المؤهلين.

٣٦ - ووفقا للاستعراض المستقل المذكور أعلاه الذي أجري في عام ٢٠٠٩ للمراكز المالية البريطانية في الخارج، لا تتوافر للإقليم إحصاءات حديثة بشأن البطالة. وفي الوقت نفسه، أفادت تقارير لوسائل الإعلام بأن حكومة أنغيا تتخذ حاليا خطوات لتحسين حالة البطالة في الجزيرة عقب الركود الذي شهدته سوق العمل لفترة طويلة. فعلى سبيل المثال، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، ذكر الوزير الأول في بث إذاعي أن حكومة الإقليم تدرك أن عددا من المشاريع يعاني من الركود، وهو يتوقع أن تأخذ الأمور مسارا إيجابيا عقب نبأ مفاده أن أهم مشروع للفندقة السياحية في أنغيا يوشك أن يبدأ عملياته بالكامل على الساحل الغربي للجزيرة.

٣٧ - وفي عام ٢٠٠٩، تفاوضت حكومة أنغيا على شراء مجمّع فندق هام ليستخدم كمؤسسة للفندقة قصد النهوض بدعم الموارد البشرية من أجل صناعة السياحة في الجزيرة. وتفيد تقارير وسائل الإعلام بأن استخدام أموال الضمان الاجتماعي لذلك الغرض قد أثار انتقادات لدى بعض الأنغيين في الإقليم.

باء - التعليم والثقافة

٣٨ - تتولى إدارة التعليم تسيير شؤون النظام التعليمي في أنغيا والإشراف عليه. وأفادت تقارير وسائل الإعلام بأن التعليم ظل في عام ٢٠٠٩ يشكل أولوية رئيسية لدى الحكومة حيث تم التأكيد على المجال التقني ومجال التدريب المهني. فعلى سبيل المثال، أمنت حكومة الإقليم ١٢ أكرا من الأراضي في لونغ باث إلى جانب مبنى مصنع شال القديم لتؤوي مركزا للتعليم التقني والتدريب المهني، وأعادت تنشيط لجنة معنية بالتعليم التقني والتدريب المهني للدفع قدما بهذه العملية. وأهابت حكومة الإقليم بالأنغيين أن يستفيدوا من الزمالات المتاحة حاليا، وشجعت العاملين على أن يثقفوا أنفسهم ويستفيدوا من الدورات التي يوفرها الفرع الجامعي المفتوح التابع لجامعة جزر الهند الغربية في أنغيا.

٣٩ - والتعليم في أنغيا مجاني وإلزامي لمن تتراوح أعمارهم بين ٥ سنوات و ١٧ سنة، ونظام التعليم يبدأ من المرحلة قبل الابتدائية وحتى مرحلة ما بعد الثانوية. وتوجد في أنغيا ١١ مدرسة خاصة للتعليم في المرحلة قبل الابتدائية في أنغيا للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٣ و ٥ سنوات، تتلقى ١٠ منها إعانات من حكومة الإقليم. وأفادت الدولة القائمة بالإدارة بأن عدد الأطفال المسجلين يبلغ ٤٤٤ تلميذا. ويلتحق الأطفال الذين تتراوح

أعمارهم بين ٥ سنوات و ١٢ سنة بالمدارس الابتدائية. وتوجد في أنغولا ثماني مدارس ابتدائية وست منها مدارس حكومية إلى جانب مدرسة خاصة ومدرسة مدعومة من القطاع الخاص. وتقدم خدمات تعليمية لتلبية الاحتياجات الخاصة في مراكز ملحقة باثنتين من أكبر المدارس الابتدائية. ويبلغ عدد المسجلين في التعليم الابتدائي حاليا ٦١٣ ١ تلميذا.

٤٠ - ويُقدم التعليم الثانوي في أنغولا في فرعين تابعين لمؤسسة واحدة للتعليم الثانوي، هي مدرسة ألبينا ليك - هودج العامة. وتقدم برامج المهارات البديلة في موقعين منفصلين عن طريق مبادرة الورش لدعم التعليم ووحدة إحالة التلاميذ. وأفادت الدولة القائمة بالإدارة بأن عدد المسجلين بالمدرسة يبلغ حاليا ٩٦١ تلميذا.

٤١ - وإضافة إلى ذلك، تتولى وحدة التطوير المهني التابعة لإدارة التعليم ومركز التعليم عن بُعد التابع لجامعة جزر الهند الغربية تقديم خدمات التعليم العالي في أنغولا، ويوفران دورات تدريبية لمعلمي المرحلتين الابتدائية والثانوية وبرامج المهارات الأساسية. ويوفر فرع مركز التعليم عن بُعد في أنغولا طائفة من برامج التعليم عن بُعد للطلاب في الإقليم، تستند إلى النظام المستخدم في جامعة جزر الهند الغربية. وقد أنشئت الكلية الأهلية لأنغولا في آذار/مارس ٢٠٠٩، بصدر القانون ذي الصلة عن مجلس النواب استجابة لتفاقم نقص عدد الموظفين المهرة في قطاعي الفنادق والبناء الحيويين.

٤٢ - وأفادت تقارير لوسائل الإعلام بأن وزارة التنمية الاجتماعية بدأت في عام ٢٠٠٩ العمل من أجل وضع سياسة للثقافة في أنغولا. وترمي هذه المبادرة إلى رسم إطار إنمائي وطني للإقليم يراعي الثقافة ويهتدي بها. وأنشأت الوزارة، بموافقة المجلس التنفيذي، لجنة معنية بوضع السياسة الثقافية تضم مجموعة أساسية من أصحاب المصلحة والمتخصصين المهمين لتتولى إدارة العملية. وفي هذا الصدد، حثت الوزارة عامة الجمهور على المشاركة الكاملة لتكون العملية مجدية ومنتجة.

جيم - الصحة العامة

٤٣ - يضطلع مجلس هيئة الصحة في أنغولا، الذي أنشئ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، بالمسؤولية عن جميع الخدمات الصحية الأولية والثانوية والشخصية. وتتولى وزارة التنمية الاجتماعية تنظيم ورصد قطاعي الصحة العام والخاص، بما في ذلك الإشراف على هيئة الصحة في أنغولا، ووضع السياسات، والقيام بمهام التنظيم والشرء فيما يتصل بالخدمات الصحية. وتشمل أولويات حكومة الإقليم في مجال الصحة، التي تم تحديدها في الخطة الاستراتيجية للصحة لعام ٢٠٠٩، تعزيز الخدمات الصحية الأولية والثانوية، وتدعيم الوظيفة

التنظيمية لوزارة الصحة، واستحداث نظم للمعلومات في مجال الصحة والتركيز القوي على الأمراض المزمنة غير المعدية والصحة العقلية^(١).

٤٤ - وتوجد ثلاثة مراكز صحية في المناطق الصحية الثلاث في الجزيرة، بالإضافة إلى مستشفى واحد هو مستشفى الأميرة ألكسندرا الواقع في العاصمة ذي فالي. ووفقاً للمعلومات نشرتها الدولة القائمة بالإدارة، فإن المرافق الطبية محدودة نسبياً في الجزيرة؛ إذ لا يوجد إلا مستشفى واحد صغير وثلاث عيادات خاصة. والحالات الخطيرة التي تتطلب عمليات جراحية كبرى قد تحتاج أحياناً إلى الإحالة إلى جزيرة مجاورة.

٤٥ - وكما أفيد بذلك سابقاً، انضمت حكومة الإقليم، في عام ٢٠٠٨، إلى المشروع التجريبي للشراكة الكاريبية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، الخاص بإجراء اختبارات لكشف الفيروس والإيدز في الإقليم. وتنفذ المشروع التجريبي وزارة الصحة لبربادوس بالتعاون مع عدة جهات منها شراكة إذاعات الكاريبي المعنية بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأفادت الدولة القائمة بالإدارة بأن أنغيلا تمكنت في آب/أغسطس ٢٠٠٩، من استخدام الأموال التي أتيحت عن طريق برنامج الاتحاد الأوروبي المسمى "تعزيز اندماج أقاليم ما وراء البحار البريطانية والهولندية في منطقة الكاريبي في عملية التصدي الإقليمية لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من خلال الشراكة الكاريبية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز". وفي أواخر عام ٢٠٠٩، اتخذت أنغيلا خطوات لإعداد مشروع سياسة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيره من الأمراض التي تشكل خطراً على الحياة تطبق في مكان العمل؛ واعتماد مجموعات أدوات الاختبار السريع لكشف الفيروس؛ وتدريب مقدمي الخدمات الصحية على الاختبار لكشف الفيروس، والمشورة بمبادرة من مقدمي خدمات الرعاية؛ وإعداد حملة إعلامية بشأن الوقاية من الفيروس.

دال - الجريمة

٤٦ - وفقاً لمعلومات قدمتها الدولة القائمة بالإدارة، لا تزال معدلات الجريمة في أنغيلا منخفضة بحسب المعايير الإقليمية والدولية. وشهد عام ٢٠٠٩ انخفاضاً هاماً في عدد الجرائم العنيفة في الجزيرة. ولا تزال الجرائم التي تطال الممتلكات مسألة ذات أولوية بالنسبة لقوة الشرطة الملكية في أنغيلا، حيث يشكل السطو والسرقة أهم الجرائم المرتكبة ضد الممتلكات.

٤٧ - وأفادت الدولة القائمة بالإدارة بأن قوة الشرطة الملكية في أنغيلا أصبحت تمتلك في عام ٢٠٠٩ وحدة لفحص مكان الجريمة قادرة على تأدية وظائفها بالكامل. وقد تعززت

كثيرا قدرات الشرطة الملكية في أنغولا على فحص مكان الجريمة وجمع الأدلة بعد اقتناء مركبة لجمع الأدلة وتوظيف متخصصين مدنيين اثنين في فحص مكان الجريمة.

٤٨ - وخلال السنة نفسها، أبرم مفوض الشرطة مذكرة تفاهم مع هيئة أنغولا للإبلاغ عن غسل الأموال تتصل بمسؤولياته في الإشراف على إدارة الوحدة الجديدة للاستخبارات المالية بالنسبة لجميع المسائل المتصلة بقانون عائدات الجريمة الذي صدر في الإقليم في تموز/يوليه ٢٠٠٩. وفضلا عن ذلك، انضمت وحدة التحقيقات المالية إلى وحدة الاستخبارات المالية فأصبحتا وحدة مختلطة تعمل بكامل طاقتها تحت الإشراف اليومي لمفتش شرطة مؤهل تماما يؤدي وظيفة رئيس لوحدة للاستخبارات والتحقيقات المالية.

سادسا - البيئة

٤٩ - إدارة شؤون البيئة التابعة لحكومة الإقليم، وإدارة مصائد الأسماك والموارد البحرية، والصندوق الاستئماني الوطني الأنغولي هي الكيانات الرئيسية المعنية بالمسائل البيئية في أنغولا. وخلال عام ٢٠٠٩، أشارت تقارير لوسائط الإعلام إلى أن حكومة الإقليم تعمل على حفز الإجراءات الرامية إلى معالجة مسألة تغير المناخ، التي يفيد الخبراء بأنها يمكن أن تؤثر تأثيرا كبيرا على الجزر الصغيرة المنخفضة مثل أنغولا. وتم تشكيل لجنة تنسيق معنية بتغير المناخ عن طريق التعاون بين الوكالات صاحبة المصلحة استجابة للحاجة إلى تنسيق فعال للعملية المشتركة بين الوكالات من أجل إعداد أنغولا للتكيف مع الآثار المحتملة لتغير المناخ والتخفيف من حدتها. وإضافة إلى ذلك، تعاون كل من إدارة البيئة ومجلس السياحة على مشروع بشأن تغير المناخ في أنغولا، تموله إدارة التنمية الدولية التابعة للمملكة المتحدة كجزء من مسعى أوسع نطاقا في شرق الكاريبي للمساعدة على إعداد استجابات فعالة لأثر تغير المناخ.

سابعا - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين

٥٠ - أنغولا عضو في المصرف المركزي لمنطقة شرق الكاريبي، وهي عضو منتسب في منظمة دول شرق الكاريبي، ورابطة دول البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والجماعة الكاريبية، والسوق الكاريبية المشتركة.

٥١ - ونظرا لأن أنغولا إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي تابع للمملكة المتحدة، فإنها ترتبط بالاتحاد الأوروبي، وإن لم تكن جزءا منه.

٥٢ - وكما ورد سابقا، وافقت حكومة الإقليم، خلال اجتماع المجلس الاستشاري لأقاليم ما وراء البحار، المعقود في لندن في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، على التاريخ المستهدف وهو تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ لبسط نطاق سريان اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢ المتعلقة بحظر أسوأ أشكال عمل الأطفال واتخاذ إجراءات فورية للقضاء عليها، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، بحيث يشمل الإقليم، كما وافقت على النظر في الخيارات المتاحة للوفاء بالتزاماتها الدولية فيما يخص الميول الجنسية. وأفادت الدولة القائمة بالإدارة بأن المجلس التنفيذي وافق في عام ٢٠٠٩ على بسط نطاق سريان اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بحيث يشمل الإقليم. والعمل جار على بسط نطاق سريان اتفاقيات أخرى.

٥٣ - وكما ورد سابقا، تتعاون حكومة أنغولا مباشرة مع حكومات أخرى في منطقة الكاريبي وتشارك في المشاريع الإقليمية لشتى المنظمات والوكالات الدولية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، استضافت أنغولا الاجتماع الخمسين لهيئة منظمة دول شرق الكاريبي، وانضمت إلى المشاورات التي عقدها الدول الأعضاء في المنظمة بشأن اتحاد اقتصادي مقترح، أنشئ في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ بوصفه الاتحاد الاقتصادي لمنظمة دول شرق البحر الكاريبي.

ثامنا - مركز الإقليم في المستقبل

ألف - موقف حكومة الإقليم

٥٤ - ترد التطورات المتعلقة بجهود الإصلاح الدستوري التي تشمل مركز الإقليم في المستقبل في الفصل الثاني من هذه الورقة.

باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة

٥٥ - تشير المعلومات التي قدمتها المملكة المتحدة لتُدرج في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ والمعنون "تنفيذ القرارات المتعلقة بإنهاء الاستعمار التي اتخذت منذ إعلان العقدين الدوليين الأول والثاني للقضاء على الاستعمار" (A/64/70) إلى جملة أمور منها أن أساس سياسة المملكة المتحدة تجاه أقاليم ما وراء البحار يقوم على اعتبار أن سكان كل إقليم هم الذين يحددون ما إذا كانوا يرغبون في الاحتفاظ بالصلة التي تربطهم بالمملكة المتحدة أم لا. فليس لدى المملكة المتحدة أي نية لفرض الاستقلال ضد إرادة الشعب المعني. وأشار البيان كذلك إلى اقتراح بعض المعلقين أن توافق المملكة المتحدة على السماح للأقاليم بالتمتع بخيارات المركز الثلاثة المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٥٤١

(د-١٧) لرفع أسماء الأقاليم من قائمة الأمم المتحدة. وهذه الخيارات هي: الاندماج أو الاستقلال أو الارتباط الحر. وترى المملكة المتحدة أن سياستها تتمثل في عدم الموافقة على الاندماج، وليس ثمة ما يشير إلى أن أيًا من الأقاليم يلتمس هذا الخيار. وموقفها بشأن الاستقلال، سبق عرضه. أما مفهوم الارتباط الحر على النحو الذي حددته الجمعية العامة فهو يعني أن يضع الإقليم دستوره بنفسه دون مشاركة المملكة المتحدة التي ستحتفظ مع ذلك بالمسؤولية الكاملة عن الإقليم، ولكن لن تكون لها الصلاحيات اللازمة للوفاء بمسؤولياتها تجاه الأقاليم. وليس هذا بالموقف الذي تريد المملكة المتحدة أن تضع نفسها فيه.

٥٦ - وأشارت المملكة المتحدة كذلك إلى أن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٥٤١ (د-١٧) ليس ملزماً قانوناً، وأن المملكة المتحدة لم تصوت لصالحه. وأفادت حكومة المملكة المتحدة بأنها تعتبر أن وجود لجنة الـ ٢٤ الخاصة وقائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي قد تجاوزهما الزمن، وهي لا تزال ترى أن جميع أقاليمها ما وراء البحار ينبغي أن تشطب من تلك القائمة.

٥٧ - وعلى النحو الوارد في المحضر الموجز للجلسة (A/C.4/64/SR.2)، أشار ممثل المملكة المتحدة في بيان أدلى به في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ أمام لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) خلال دورة الجمعية العامة الرابعة والستين، إلى جملة أمور منها أنه عندما يختار، بشكل واضح ودستوري، شعب أحد أقاليم ما وراء البحار التي تديرها المملكة المتحدة الاستقلال فإنها ستساعده في تحقيق ذلك. وعندما يختار إقليم بدلاً من ذلك الإبقاء على الارتباط بالمملكة المتحدة فإنها ستحافظ على التنمية المستقبلية والأمن المستمر لذلك الإقليم وتجري مشاورات سنوية منتظمة معه. وفي الأثناء فإن دساتير الأقاليم هي التي تحكم العلاقة بين المملكة المتحدة وأقاليمها ما وراء البحار، ويجري بشكل منتظم تحديث تلك الدساتير والنظر بعناية في جميع المقترحات المتعلقة بإدخال تغييرات دستورية التي ترد من الأقاليم. وقد دخل حيز النفاذ عدد من هذه الدساتير الجديدة منذ عام ٢٠٠٦.

٥٨ - وذكر ممثل المملكة المتحدة أن المحافظة على مستويات عالية للنزاهة والحوكمة تمثل ركناً أساسياً في الإدارة البريطانية للأقاليم؛ وأن حكومة المملكة المتحدة ملتزمة بأن تتيح لكل إقليم إدارة شؤونه الخاصة به على نحو يتسم بالمسؤولية إلى أقصى حد ممكن، ولكن عندما تؤدي تطورات في إقليم ما إلى إثارة القلق، أو عندما يتخلف إقليم ما عن الوفاء بالتزاماته الدولية، لا تتردد المملكة المتحدة في إثارة المسألة مع حكومة الإقليم والتدخل عند الضرورة.

٥٩ - وفضلاً عن ذلك، فإن الحكومة البريطانية تواصل تشجيع جميع أقاليم ما وراء البحار التابعة لها على تحقيق معايير مجموعة العشرين المعترف بها دولياً من أجل ضمان اللوائح المالية السليمة وإدارة مرنة للأموال العامة، وإدارة الدين بشكل متسم بالمسؤولية.

جيم - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

٦٠ - في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، اعتمدت الجمعية العامة بدون تصويت القرارين ١٠٨/٦٤ ألف وباء، بالاستناد إلى التقرير الذي أحالته اللجنة الخاصة إلى الجمعية العامة^(٣) وبعد أن نظرت فيه لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) (A/64/413). ويتعلق الجزء الثاني من القرار ١٠٤/٦٤ بـ "بأنغيلا". وقد قررت الجمعية العامة في فقرات منطوق القرار الواردة في ذلك الجزء ما يلي:

١ - "تؤيد بعمل لجنة الإصلاح الدستوري والانتخابي وتقريرها لعام ٢٠٠٦، وتنظيم منتدى عام في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ لمعالجة المسائل المتعلقة بالإصلاح الدستوري والاتفاق اللاحق بشأن السعي إلى تحقيق الحكم الذاتي الداخلي التام، دون الاستقلال السياسي، وتشكيل فريق للصياغة بهدف تقديم توصيات إلى الدولة القائمة بالإدارة بشأن التعديلات المقترحة إدخالها على دستور الإقليم باستخدام مفهوم الحكم الذاتي الداخلي؛

٢ - **تطلب** إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تساعد الإقليم، عند الطلب، فيما يبذله حالياً من جهود بشأن المضي قدماً في عملية استعراض الدستور داخلياً؛

٣ - **تؤكد** أهمية الرغبة التي سبق أن أعربت عنها حكومة الإقليم في أن توفد اللجنة الخاصة بعثة زائرة إلى الإقليم، وتهيب بالدولة القائمة بالإدارة أن تيسر إيفاد هذه البعثة، إذا رغبت حكومة الإقليم في ذلك، وتطلب إلى رئيس اللجنة الخاصة أن يتخذ جميع الخطوات اللازمة لتحقيق ذلك؛

٤ - **تطلب** إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تساعد الإقليم بتيسير الأعمال التي يضطلع بها فيما يتعلق بالجهود المبذولة لاستطلاع آراء الجمهور، بما يتسق مع المادة ٧٣ (ب) من ميثاق الأمم المتحدة، وتهيب في هذا الصدد بمؤسسات الأمم المتحدة المعنية أن تقدم المساعدة، عند طلبها، إلى الإقليم".

(٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الرابعة والستون، الملحق رقم ٢٣ (A/64/23).